

الهيئة المنظمة للاتصالات شرحت دورها واكملت ان تقرير لجنة تجهيزات قوى الامن اقر بالاجماع

الاتصالات المهندس عبد الله قصیر والمهندسة ديانا بو غانم، عرض اعضاء الهيئة المشاركون، تقريرهم على مجلس الادارة الذي اقره بالاجماع قبل التقدم به الى الوزير المعنى نظرا الى حرفيّة المعالجة العلمية وبعدها من اي تأثير خارجي.

اما بالنسبة الى تزامن استقالة رئيس الهيئة الدكتور كمال شحادة مع الواقع الاعلامي المطروحة او مع اي تفسيرات او تأويلات اخرى، بضم الهيئة ان تؤكّد مجددا على ما جاء في بيان اعلن الاستقالة من حيث اسبابها الموجبة والعائدة الى قرار مهني وشخصي خاص بالدكتور شحادة.

توخيا للدقة والامانة، تمنى الهيئة المنظمة للاتصالات على اهل الاعلام والمعنيين بسوق الاتصالات العودة الى البيانات الصادرة عن مجلس ادارتها والمتوفرة على موقعها الالكتروني لدى تعاطيهم بأمور تتعلق بدور الهيئة ومهامها.

كما تذكر الهيئة بان لا مصادر لها الا مجلس ادارتها، وبإمكانية مراجعة مكتبهما الاعلامي الذي يعمل على توفير كافة المعلومات حول اداء الهيئة أعلى درجات من الشفافية والتواصل المستمر، وذلك عبر البريد الالكتروني (media@tra.gov.lb) الهاتف (٠١-٩٦٣٠٠) للاستيضاح او طلب مقابلة او غيره من المعلومات.

تمنت الهيئة المنظمة للاتصالات على اهل الاعلام والمعنيين بسوق الاتصالات، العودة الى البيانات الصادرة عن مجلس ادارتها والمتوفرة على موقعها الالكتروني لدى تعاطيهم بأمور تتعلق بدور الهيئة ومهامها.

واصدرت امس البيان الآتي: توضيحاً دور الهيئة في شأنه الاتصالات والنواحي التنظيمية والتقنية التي تعنى بتطوير هذا القطاع وتجهيز لبنان بأحدث المعدات التي تتبع الادارة الفعالة لشبكياته وموارده، بهم الهيئة ان تؤكّد موجباتها القانونية في ابداء الرأي التنظيمي والتقييم الحكومي اللبناني وممثلها اعتماداً على اسس علمية صلبة وعلى الخبرات والمؤهلات المتوفّرة لديها.

في ضوء ذلك، وبناءً على طلب وزير الاتصالات شربل نحاس، وافق مجلس ادارة الهيئة بتاريخ ٢٩ آذار ٢٠١٠ على انضمام ثلاثة اعضاء الى اللجنة الفنية التي اقتضت مهمتها على تقييم المعطيات التقنية لملف تجهيزات قوى الامن الداخلي، وهو الدكتور عماد حب الله (عضو مجلس الادارة ورئيس وحدة تقنيات الاتصالات)، المهندس باتريك عيد (عضو مجلس الادارة ورئيس وحدة السوق والمنافسة) والمهندس دانيال حمادة (اخصائي تخطيط الترددات).

واثر الدراسة والتقييم بالتعاون مع عضوي اللجنة الآخرين في وزارة